

اعتراضات ابن الرُّكن الشَّافعي على النحويين في كتابه شرح الدرّة الخفية في الألغاز العربية

م. م. مروة رعد صبيح

Pr5dsha@vfemail.net

الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب

الملخص

تسعى هذه الدراسة للتعريف بابن الركن الشافعي ومكانته العلميّة بوصفه أحد علماء النحو العربي، وبما قدم في كتابه (شرح الدرّة الخفية في الألغاز النحويّة)، إذ جاء بالنحو على نمط مختلف عمّا في المؤلفات النحويّة الأخرى باعتماده طريقة الألغاز النحويّة واقتصاره على شرح تلك الألغاز، وما قدم من اعتراضات وترجيحات، ومنهجه في عرض تلك الآراء والرّدّ عليها بالحجج والأدلّة، وقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي في تفصيلها وتتبعها لآراء النحويين واعتراضات ابن الركن الشافعي، وانتهت الدراسة بنتائج وختمت بقائمة المصادر. الكلمات المفتاحية: ابن الركن، الألغاز النحوية، شرح الدرّة، اعتراضات، الترجيح.

Ibn al-Rukn al-Shafi'i's objection to the grammarians in his book

Sharh Al-Durrah Al-khafiyya fi Al-Arabiya Riddles

Marwa raad sabeah

Abstract

This study seeks to introduce (ibn al-Rukn al-Shafi'i) and its scientific position as one of the Arab grammar scholars and what was presented in his book (Sharh Al-Durrah Al-khafiyya fi Al-Arabiya Riddles), as it came in a way in a different pattern from what is in other grammatical literature by adopting the method of grammatical puzzles, and limiting it to explaining that the puzzles the objections and weightings presented, and its approach to presenting these opinions and responding to them with arguments and evidence, and this study followed the descriptive approach in its investigation and follow-up to the opinions of Ibn al-Rukn al-Shafi'i.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى آله الطيبين، وصحبة الأخيار المنتجبين.
أما بعد ..

أخذ الخلاف النحوي دوره في التأليف النحوي منذ القدم، فمذ الوهلة الأولى التي صدر فيها كتاب سيوييه، وهو أقدم الكتب النحوية التي وصلت إلينا، لم يخلُ الكتاب من اختلاف الآراء، وقد استمرت هذه الظاهرة إلى يومنا هذا، واختلاف الآراء النحوية جعل من النحو ميداناً ثراً للرأي والرأي الآخر، جاءت على أنها الاعتراضات والترجيحات، وكان من بينها كتاب ابن الركن الشافعي الذي تضمن مجموعة من الاعتراضات والترجيحات، وقد تتبع هذا البحث منهج ابن الركن الشافعي في اعتراضاته على العلماء، وترجيحاته لأرائهم، وتكون هذا البحث من مقدمة وتمهيد تطرق فيه الباحث لحياة ابن الركن الشافعي، والألغاز النحوية، ومن مطلبيين اثنين، المطلب الأول بعنوان: الترجيح النحوي عند ابن الركن الشافعي، تضمن شهوده في الترجيح، ومنهجه في الترجيح، والمطلب الثاني بعنوان: اعتراضات ابن الركن الشافعي على النحويين، وقد ضمَّ هذا المبحث اعتراضات ابن الركن المتنوعة على آراء العلماء. وانتهت الدراسة بخاتمة ونتائج، أظهرت بعض ما توصل إليه هذا البحث.

التمهيد: حياة ابن الركن الشافعي:

ابن الركن الشافعي: هو: شمس الدين محمد بن أحمد بن علي بن سليمان المعري ثم الحلبي المعروف بابن الركن الشافعي، كان ينسب إلى أبي الهيثم التتوخي عم أبي العلاء المعري^(١)، كانت ولادة ابن الركن بحسب ما ذكره ابن العماد الحنبلي سنة تسع وثلاثين وسبعمائة^(٢)، "وتفقه وأخذ عن الزين الباريني والتاج بن الدريهم، وأخذ بدمشق عن التاج السبكي، وكتب بخطه من الكتب الكبار شيئاً كبيراً وهو ضعيف لكنه متقن، وخطب بجامع حلب مدة، وكان حاد الخلق مع كثرة البر والصدقة، وله خطب في مجلدة أنشأها"^(٣)، فضلاً عن أنه كان محدثاً^(٤) مفتياً، وكان من أئمة النحو في زمانه^(٥).

توفي ابن الركن على يد تيمورلنك وقيل في وفاته " مات في الكائنة العظيمة سنة ثلاث. ذكره ابن خطيب الناصرية وأنشد من نظمه غير ذلك وهو ممن أخذ عنه النحو وغيره وكذا أخذ عنه ابن الرسام أيضا وهو ابن عم الجمال السابق لأمه، ورأيت له مصنفا سماه روض الأفكار وغرر الحكايات والأخبار وكتب على ظهره قريب له أنه مات مقتولا شهيدا على يد تمرلنك لكونه لقيه بكلام شديد"^(٦). أي: مات سنة ثلاث وثمانمئة^(٧).

والألغاز فنٌّ من فنون العربية يرد به إعمال الفكر في النحو العربي وهو من الفنون القديمة وكان يسمى المعاياة ومما يشير إلى قدم هذا الفن ما جاء في كتاب أبي زيد الأنصاري (٢١٥هـ) قوله: " حاجيتك عايبتك، والمحاجة المعاياة ... ويقال: (أتى على القوم ذو أتى) أي أتى عليهم

الموت. وذو أتى في معنى الذي أتى. ويقال أبك سمعك، أي أسمع"^(٨). وقد أُلّف في الأَلغاز جَمْعٌ من علماء العربية وكان منهم: الزمخشري (٥٣٨هـ) وابن الدّهان (٥٦٩هـ)، وعبد الرحمن بن محمد الأنباري (٥٧٧هـ)، وعلم الدين السخاوي (٦٤٠هـ)، وكان من بينهم ابن الركن الشافعي (٨٠٣هـ) وآخرون^(٩).

المطلب الأول: الترجيح النحوي عند ابن الركن الشافعي:

الترجيح لغة: قال الخليل بن أحمد الفراهيدي: " رَجَحَ: رَجَحْتُ بِيَدِي شَيْئًا: وَزَنْتَهُ وَنَظَرْتُ مَا ثَقُلَهُ. وَأَرْجَحُ الْمِيزَانَ: أَنْتَقِلْتُهُ حَتَّى مَالَ"^(١٠)، وقال ابن فارس: " يُقَالُ: رَجَحَ الشَّيْءُ، وَهُوَ رَاجِحٌ، إِذَا رَزَنَ، وَهُوَ مِنَ الرَّجْحَانِ، فَأَمَّا الْأَرْجُوحَةُ فَفَقْدُ ذِكْرَتِ فِي مَكَانِهَا. وَيُقَالُ أَرْجَحْتُ، إِذَا أُعْطِيتَ رَاجِحًا. وَفِي الْحَدِيثِ: (زَنْ وَأَرْجِحْ)^(١١)، وَتَقُولُ: نَاوَأْنَا قَوْمًا فَرَجَحْنَاهُمْ، أَي كُنَّا أَرْزَنَ مِنْهُمْ"^(١٢)، فالترجيح هو الميل دلالة على ثقل الوزن.

أمّا الترجيح في الاصطلاح: فهو " إثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر"^(١٣).

شواهد في الترجيح النحوي:

لم يقتصر ابن الركن الشافعي في شرح أَلغازه على إيراد آراء القدماء، بل كان له مذهبه في ترجيح الآراء النحوية، وكان في ترجيح الآراء يعتمد السماع، إذ احتجّ بالقرآن الكريم في مواضع كثيرة، منها:

- القول في أنّ (عند) مكان للحضور، مستشهدًا بقوله تعالى: ((فَلَمَّا رَأَى مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ))^(١٤).^(١٥)

- القول في أنّ (إذ) تضاف إلى الجملة الاسمية، مستشهدًا بقوله تعالى: ((وَإِذْ كُنْتُمْ لِقَاءَ جُثَّةٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ))^(١٦)، وإلى الجملة الفعلية: مستشهدًا بقوله تعالى: ((وَإِذْ كُنْتُمْ لِقَاءَ جُثَّةٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ))^(١٧).^(١٨) واحتج - أيضًا - بالقراءات القرآنية الشاذة:

ومنها قوله: " ثُمَّ إِنَّهُ حُذِفَ الْمِضَافُ وَبَقِيَ (إذ) على ما كانت عليه قبل حذف المضاف؛ كما قرئ شاذًا ((تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ))^(١٩) بجر الآخرة، والأصل يُرِيدُ عَرَضَ الْآخِرَةِ، فَحُذِفَ الْمِضَافُ وَبَقِيَ الْمِضَافُ إِلَيْهِ عَلَى جَرِّهِ"^(٢٠)، وقال في موضع آخر: " وَشَدَّ مِنْهُ (حَبَّةٌ يَحِبُّهُ) بِمَعْنَى أَحَبَّهُ؛ فَإِنَّهُ كُسِرَتْ عَيْنُ مُضَارِعِهِ شُدُودًا وَلَمْ يُسْمَعْ فِيهِ الضَّمُّ، وَهُوَ قِيَاسُهُ، وَعَلَيْهِ قِرَاءَةُ الْعُطَارِدِيِّ شَاذًا: ((فَاتَّبِعُونِي يَحَبِّبْكُمْ اللَّهُ))"^(٢١)، بفتح يائه وكسر حائه وفتح بائه مُشَدَّدَةً"^(٢٢).

كما احتجّ بالحديث النبوي الشريف:

استشهد ابن الركن الشافعي بالحديث الشريف في بيان حجّته بثمانية أحاديث فقط^(٢٣)، منها قوله: " وَيُسْتَعْمَلُ (زَادَ وَنَقَصَ) مُنْعَيْنَ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ كَمَا ذَكَرْتُ، وَيَتَعَدَّيَانِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَيْضًا؛ كَقَوْلِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) لِبَعْضِ أَصْحَابِهِ: زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا وَلَا تَعُدْ"^(٢٤)، وهذا

يعني أن الحديث الشريف من النصوص المعتمدة في الاحتجاج عند ابن الركن الشافعي، إذ انقسم علماء العربية في موضوع الاستشهاد بالحديث الشريف على ثلاثة مذاهب، هي: منهم من أجاز الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف من دون شرط أو قيد ومنهم: ابن مالك، وابن هشام النحوي، والجوهري، والحريري، وابن سيده، وابن فارس، وابن خروف، وابن جنبي، وابن بري، والسهيلي وغيرهم، ومنهم من رفض الاستشهاد بالحديث الشريف بحجة أنه الرواة أجازوا رواية الحديث بالمعنى ودخله اللحن بسبب أن بعض ممن روى الحديث من غير العرب، وآخرون وقفوا موقفًا وسطًا فجوزوا الاستشهاد بالحديث بشرط أن يكون موافقًا للفظ المروي عن الرسول صلى الله عليه وآله^(٢٥).

احتجّ ابن الركن بكلام العرب:

احتجّ ابن الركن بكلام العرب شعرًا ونثرًا، وقد سار على نهج أسلافه، في الاستشهاد بالنصوص العربية التي اعتمدت في عصر الاستشهاد:

- الشعر:

كان للشعر دوره الفاعل في تعديد القواعد النحوية والصرفية منذ الإنطلاقة الأولى التي بدأها علماء النحو، وقد وضع القدماء شرطين أساسيين للاستشهاد هما، الأول: الأخذ من قبائل عرفت بالفصاحة من دون غيرها التي خالطت الأعاجم، والثاني: حدود زمنية، إذ انتهى الاستشهاد بوفاة الشاعر إبراهيم بن هرمة^(٢٦)، وقد التزم ابن الركن الشافعي بما أقره العرب، واستشهد بالشعر في مواضع كثيرة، منها: ماجاء في إثبات أن عمل (إذ ما) الجزم قليل، قال: " اعلم أنّ عملَ (إذ ما) الجزم قليل، وهو جائز في الاختيار، وخصّه بعض النحاة بالاضطرار، ومثاله قول الشاعر:

وَأَنْتَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ بِهِ لَا تَجِدُ مَنْ أَنْتَ تَأْمُرُ فَأَعْلًا"^(٢٧)

وفي ما جاء في الأصيل وجمعها، قال ابن الركن: " وَيُجْمَعُ أَيْضًا عَلَى (أَصْلَانِ)، مثل: بَعِيرٌ وَبُعْرَانٌ، ثُمَّ صَعَّرُوا وَالْجَمْعُ فَقَالُوا: أَصِيلَانٌ، ثُمَّ أَبْدَلُوا مِنَ النُّونِ لَامًا فَقَالُوا: أَصِيلَالٌ، ومنه قول النابغة^(٢٨):

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَالًا أَسْأَلُهَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ"^(٢٩)

النثر:

احتجّ ابن الركن بالنثر من كلام العرب في مواضع كثيرة أيضًا، منها:

قوله: " اعلم أن تتوين (مسلمات) ونحوه ممّا جُمِعَ بالألفِ والتاءِ تتوينُ مقابلةً؛ لأنَّهُ مقابلٌ لنونِ (مُسلمينَ)، وليس تتوين صرفٍ، خالفًا للرباعيِّ؛ بدليل ثبوتِهِ بعد التسمية به، قال الله تبارك وتعالى: ((فَإِذَا أَفْضُتُمْ مِنْ عَرَافَاتٍ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ))^(٣٠)، فلو كان تتوين صرفٍ لحذفت تتوين (عرفات) بعد التسمية به؛ لأنَّهُ حصل فيه العلمية والتأنيث، بدليل قول العرب: هذه

عرفاتٌ مُباركًا فيها، فَنَصَبَ عنها الحال، وَأُنْتُ الضميرَ في قوله: (فيها) وأتى بهذه في الإشارة إلى (عرفاتٍ)، وهو من أسماء الإشارة إلى المؤنث^(٣١).

منهجه في الترجيح:

١- القول بصحة مذهب وترجيحه على غيره^(٣٢):

أخذ المذهب البصري مكانته في الدرس النحوي منذ الإنطلاقة الأولى، وكان من الطبيعي أن يميل إليه كثير من العلماء لما عرف به من الدقة والوضوح في التقعيد النحوي، وكان المذهب البصري المنطلق لجميع المذاهب الأخرى، ف"الكسائي تتلمذ للخليل بن أحمد وأنه قرأ كتاب سيبويه على الأخفش، وقد رحل الفراء إلى البصرة وتلمذ على يونس بن حبيب وأكب على كتاب سيبويه يقرؤه ويدرسه، كما أكب عليه جميع أئمة الكوفة من بعده"^(٣٣)، فالمذهب البصري يُعد الرائد الأول في جمع اللغة وفي التقعيد النحوي والميل إليه غالبًا ما يكون ناتج عن فهم للرأي الأصوب وترجيحه على غيره من الآراء. ومن أمثلة ترجيح ابن الركن للمذهب البصري ما جاء في أصل (اسم)، إذ ذهب البصريون إلى أن أصله (سِمَو) حذفوا واوه وعوضوا عنها بالهمزة في أوله فقيل: اسم^(٣٤) وأن الكوفيون ذهبوا إلى أن أصل (اسم): وَسَمٌ بفتح الواو وسكون السين على وزن (وعد) وهو مأخوذ من السمة^(٣٥).

وكان ترجيح ابن الركن مبني على الكثرة ويتضح ذلك في قوله: "فاعلم أنه يجوز أن يكون (اسم) في أصله (سِمَو) - بكسر سينه كما ذكره الأكثرون - ويجوز أن يكون مضموم السين في الأصل، كما خطر في فكري جواز الوجهين قبل أن أرى الثاني منقولاً"^(٣٦)، وقد اعتمد على جواز الأمرين على قول الجوهري الذي عرض الاختلاف في تقدير أصله قائلًا: "واختلف في تقدير أصله، فقال بعضهم فَعَلٌ، وقال بعضهم فَعُلٌ، وأسماء يكون جمعاً لهذين الوزنين، مثل جُدُع وأجْدَاع، وقُفْلٌ وأقْفَالٌ"^(٣٧). فابن الركن رجح الرأي البصري على الرأي الكوفي في أصل (اسم) بناءً على الكثرة، أمّا في الخلاف الذي عرضه الجوهري فكان رأيه جواز الأمرين وفي ذلك دليل على أن ابن الركن مال باتجاه الكثرة عن فهم، إذ وجد أن الصواب ما ذهبوا إليه، وقد جوز الأمرين في أصل حركة اسم، وجوز الأمرين بناءً على ما وجدته في الاستعمال اللغوي، وقياساً على غيره في العربية.

٢- القول بصحة رأي جمهرة النحاة^(٣٨):

رجح ابن الركن قول جمهرة النحاة في (هَلَمٌ) إذا قصد بها المؤنثات، فنقل رأي البصريين وأكثر الكوفيين ثم قال: وزعم الفراء... أن الصواب (هَلَمٌ) بفتح الميم والنون المشدّتين؛ لأنه لما لزم سكون ما قبل نون الإناث زادوا نوناً ساكنةً قبلها؛ لتسلم فتحة الميم، وتكون النون وقاية لها. وحكي عن بعض النحاة: (هَلَمَيْنِ يا نسوة) بجعل الزائد للوقاية ياءً ساكنةً، وهذا الاستعمال لبني تميم. واختلف النحويون فيها على هذا الاستعمال، وهو استعمالها مطابقةً للمخاطب؛ فقال

أكثر النحويين: إنها فعلٌ أمرٌ حقيقةً، وهذا هو المختارُ الصحيح^(٣٩). فميل ابن الركن في اختيار هذا القول مبنيٌّ على تأييد جمهرة النحاة، والإشارة أنه واردٌ في الاستعمال في لغة لتميم.

٣- الترجيح من دون ذكر السبب^(٤٠):

رجح ابن الركن الشافعي من دون ذكر السبب في بعض الآراء التي ذكرها في كتابه، منها: في الفرق بين البناء والإعراب في المضارع الذي اتصل به نون النسوة، قال: "وقال بعض النحاة: إنَّ المضارع الذي اتَّصلَ به نون التوكيد باشرت آخره أو انفصلت عنه مبنيٌّ مُطلقًا. وقال بعضهم: إنَّه معربٌ مُطلقًا. والصحيح المذهب الأول^(٤١) ولم يبين سبب ترجيحه للرأي الأول الذي أشار إليه، وقد يُعد الترجيح من دون ذكر السبب من المؤاخذات، وكان بإمكانه أن يحتج بأنهم " بنوا الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التأكيد، ضمير جماعة النسوة، تنبيهًا على أن الأصل في الأفعال البناء"^(٤٢).

٤- القول بصحة الرأي المخالف لجمهور النحاة^(٤٣):

خالف ابن الركن اجماع النحاة في القول بجواز تصغير منذ على منيد، قال: " وأما تصغيرها على (مُنِيدٌ) فممنوع؛ لأنَّ ذلك إمَّا يقول قبل التسمية بها، أو بعدها، فإن كان قبل التسمية فذلك مردودٌ؛ فإن الحروف والأسماء التي لم تتمكَّن لا يجوز تصغيرها بعد النقل والتسمية بها فذلك ممنوع أيضًا، وإنَّما يُقال في تصغيرها بعد التسمية بها: (مُدِّيٌّ) - بزيادة ياءٍ بعد ياءِ التصغير؛ لأنَّ ما حُذفت لامه أكثر ممَّا حُذفت عينه، فيُحمل على الأكثر، وهذا هو المختارُ"^(٤٤).

وهذا الرأي أجمع عليه النحاة وأولهم سيبويه قال: " باب ما ذهب عينه فمن ذلك مذ، يدلك على أن العين ذهبت منه قولهم: منذ، فإن حَقَّرته قلت: منيدٌ"^(٤٥)، وتبعه ابن السراج^(٤٦)، والزجاجي^(٤٧)، والسيرافي^(٤٨).

٥- مخالفة كبار النحاة^(٤٩):

خالف ابن الركن الشافعي كبار النحاة ومنهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، والفراء، والسيرافي وغيرهم، ومن مخالفته قوله: زعم الأستاذ العلامة الزاهد الخليل بن أحمد شيخ أمام النحو سيبويه-أنَّ (إنَّ) المُخَفَّفة التي تَقَع بعدها اللامُ ليست مُخَفَّفة من (إنَّ) الثقيلة، وإنَّما هي (إن) النافية بمعنى: (ما)، وأنَّ اللام بعدها بمعنى: (إلا) وهذا مذهب الكوفيين... وهذا المذهب ضعيفٌ، ولم يثبت مجيء اللام بمعنى إلا عند البصريين^(٥٠). ويبدو أنه صرح بعدم ميله لمذهب الكوفيين حتى إذا كان رأي أحد كبار البصريين موافقًا لهم.

٦- الاجتهاد بالرأي^(٥١): ومن ترجيحاته التي كاد أن يعتمد فيها على الاجتهاد بالرأي قوله: " إذا تقرَّر ذلك فاعلم أنَّه يجوز أن يكون (اسمٌ) في أصله (سموًا) - بكسر سينه كما ذكره الأكثرون - ويجوز أن يكون مضمومَ السين في الأصل، كما حَطَرَ في فكري جواز الوجهين قبل أن أرى الثاني منقولًا"^(٥٢).

ويبدو أن ابن الركن الشافعي لم يجتهد في ترجيحاته، إلا في هذا المثال الذي كاد أن يجتهد إلا أنه تراجع عن اجتهاده، بعد أن وجد أن الرأي الثاني منقولاً.

ويمكن القول: إن ابن الركن الشافعي كان لا يعتمد في ترجيحاته على طريقة واحدة، بل تعددت طرائق الترجيح عنده، وكانت ترجيحاته مبنية على فهم وإدراك، إذ قدم الآراء المختلفة وبين الراجح منها، وعلل لبعضها، وأخذ بقول الجمهور، وخالف كبار العلماء، على أساس الكثرة التي تمثل الإجماع الذي هو أحد أصول التقعيد النحوي.

المطلب الثاني: اعتراضات ابن الركن الشافعي على النحويين:

اعترض ابن الركن الشافعي على بعض الآراء التي تضمنها شرحه للألغاز النحوية، وبعض الفوائد التي قدمها، وقد تنوعت أسباب الإعتراض عنده، فكانت على النحو الآتي:

١- القول بضعف المذهب:

ارتكز ابن الركن الشافعي على القول بضعف المذهب في بعض اعتراضاته ومنها قوله: " وذهب بعض النحاة إلى أن (اسماً) مما حُذفت عينه وأنه مأخوذ من السِّمَاءِ؛ وهي العلامة، قال الله - تعالى - ((سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ))^(٥٣)، وهذا المذهب ضعيف جداً"^(٥٤). وهو بهذا الرأي يؤيد رأي الخليل بن أحمد الفراهيدي، في قوله: " والاسم: أصلُ تَأْسِيسِهِ: السُّمُو، وألْفُ الاسمِ زائدةٌ ونقصانُه الواو، فإذا صَغُرَتْ قُلْتُ: سُمِّي. وَسُمِّيَتْ، وَأُسْمِيَتْ، وَتَسْمِيَتْ بكذا"^(٥٥) وهو رأي البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن (الألف) هو المحذوف من (اسم)، ويتضح ذلك في قول الفراء: " وإنما حذفوها من (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) أَوَّلِ السُّورِ والكتب؛ لأنها وقعت في موضع معروف لا يجهل القارئ معناه، ولا يحتاج إلى قراءته، فاستُخِفَّ طَرَحُهَا، لأنَّ من شأن العرب الإيجاز وتقليل الكثير إذا عُرِفَ معناه. وأثبتت في قوله: ((فَسَيَحِ بِإِسْمِ رَبِّكَ))^(٥٦)؛ لأنها لا تلزم هذا الاسم، ولا تكثر معه ككثرتها مع الله تبارك وتعالى، ألا ترى أنك تقول: (بِسْمِ اللَّهِ) عند ابتداء كل فعل تأخذ فيه: من مأكَلٍ أو مشربٍ أو ذبيحة، فحَفَّ عليهم الحذف لمعرفةً بهم"^(٥٧)، أمّا من قال بحذف عينه فهو مذهبٌ غيرُ مُعتدِّ به، ولم أقف على قائله، ولذلك قال ابن الركن إنه مذهبٌ ضعيفٌ.

عرض ابن الركن الشافعي القول في (الآن) وكان من بين الآراء التي أوردها رأي ابن عصفور الذي حكم عليه بالضعف، قال ابن الركن الشافعي: " ثمّ اعلم أنّ هذه اللام التي في (الآن) زائدة لازمة، وقال ابن عصفور: إنها للتعريف، وهو ضعيف"^(٥٨)، وقد ذهب ابن الركن مذهب ابن جني في أن اللام زائدة^(٥٩)، ووافق رأي ابن عصفور رأي الزجاجي في قوله: " ومن نادر ما دخلت عليه الألف واللام للتعريف قولهم الآن في الإشارة إلى الوقت الحاضر"^(٦٠).

وفي موضع آخر قال ابن الركن الشافعي: " واستدلوا على أن اللام تجيء بمعنى: (إلا) بقول

الشاعر:

أَمْسَى أَبَانٌ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ وَمَا أَبَانٌ لَمِنَ أَعْلَاجِ سُودَانٍ
 أي: وما أَبَانٌ إِلَّا من أَعْلَاجِ سُودَانٍ، وهذا المذهبُ ضعيفٌ^(٦١).
 وهذا الرأي ذكره الخليل بن أحمد الفراهيدي في قوله: " وَأَمَّا إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ فَمَنْ خَفَّفَ فَهُوَ
 بِلُغَةِ الَّذِينَ يَخَفِّفُونَ وَيَرْفَعُونَ، فَذَلِكَ وَجْهٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ اللَّامَ فِي مَوْضِعِ (إِلَّا) ، وَيَجْعَلُ (إِنْ)
 جَحْدًا، عَلَى تَفْسِيرٍ: مَا هَذَا إِلَّا سَاحِرَانِ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:
 أَمْسَى أَبَانٌ ذَلِيلًا بَعْدَ عِزَّتِهِ ... وَإِنْ أَبَانٌ لَمِنَ أَعْلَاجِ سُورَاءِ"^(٦٢).
 و يتبين من نصِّ الخليل أنه أشار إلى لغة من لغات العرب ولم يعترض على هذا المذهب.
 ٢- مخالفة كلام العرب:

يقف ابن الركن الشافعي في بعض المسائل عند مخالفة كلام العرب، ولا يرتضي أن تكون
 المخالفة من دون دليل، ومن ذلك قوله معترضًا على قول ابن مروان: "وللأخفش أن يقول
 الرواية: (وأنت إذا) فتكون (إذا) حرفًا من النواصب للفعل، فلا تبقى فيه حجه، وإن صحَّت
 الرواية (وأنت إذ) يعني بكسر الذال وتثوينها، فنقول يجوز أن يكون الشاعر قد استعمل الاسم
 المضمر مُضَافًا فَجَرَّ بِهِ ..."^(٦٣).

وكان اعتراضه على ما جاء عن ابن مروان في أن لا يجوز للأخفش أن يقول الرواية إذا
 خالفت كلام العرب، قال: "قلْتُ هذا عجيب من ابن مروان -رحمه الله تعالى- في قوله: (وللأخفش أن يقول: الرواية (وأنت إذا) حرفًا من النواصب للفعل فلا تبقى فيه حجه...); وذلك
 أنه ليس للأخفش أن يقول الرواية: (وأنت إذا) إلا إذا صحَّت الرواية عن العرب بذلك"^(٦٤).
 فابن الركن يشترط أن ترد الرواية عن العرب، ولا يجوز أن يتفرد بها أحد العلماء ولو كان
 الأخفش.

وبما أن كلام العرب يعدُّ أساسًا للتقعيد النحوي وأصلًا من الأصول التي لا يمكن معارضتها،
 اعترض ابن الركن الشافعي على قول جماعة من الفقهاء وصفهم بالكثرة، قال: " وقول جماعة
 كثيرة من الفقهاء وغيرهم: هذا نقلُ الكافَّة عن الكافَّة، ومررتُ بكافَّتِهِمْ، خطأً مخالفتُ لكلام
 العرب"^(٦٥).

وهذا قول مجموعة من الفقهاء كما ذكر ابن الشافعي، ومنهم أبو منصور الماتريدي، قال:
 "وَطَعَنَ فِي أَحْبَابِ الْقُرْآنِ إِنَّهُ خَبِرَ الْأَحَادَ وَذَلِكَ كَذِبٌ بَلْ رَوَاهُ كَافَّةً عَن كَافَّةٍ مَعَ مَا فِي هَذَا إِقْرَارٌ
 أَنَّهُ حَجَّةٌ"^(٦٦)، وكذلك ذكر هذه الجملة (كافَّة عن كافَّة) ابن عبد البر في كتاب (التمهيد)^(٦٧)،
 والمهلب بن أبي صفرة في كتاب (المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح)^(٦٨)
 وغيرهم كثير^(٦٩)، وكان اعتراض ابن الركن على قول هؤلاء العلماء مع كثرتهم لأنه مخالفتُ
 لكلام العرب.

٣- القول بالزعم:

القول بالزعم يعني أن هذه الآراء لا أصل لها، و في تفسير معنى الزعم قال الخليل بن أحمد الفراهيدي: " زعم: رَعَمَ ... إذا شك في قوله، فإذا قلت ذَكَرَ فهو أحرى إلى الصواب، وكذا تفسير هذه الآية ((هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ))^(٧٠)، ويقرأ بزَعْمِهِمْ، أي: بقولهم الكذب"^(٧١). وقد قدم ابن الركن فوائد كان منها اللام التي مع (أَنَّ) المخففة وذكر أنها تغيد الفرق بينها وبين (إِنَّ) النافية، وأنها تغيد توكيد النسبة وتخليص المضارع للحال، وكان من بين الآراء التي عرضها، وقد بين اعتراضه عليها بقوله (زعم)، قال: "وزعم جماعة منهم: أبو علي الفارسي^(٧٢)، وأبو الفتح عثمان ابن جني^(٧٣)، أنها غيرُ لامِ الابتداء، قال ابن جني: " قال لي أبو علي: ظننتُ أَنَّ فلانًا نحويًا مُحسنٌ حتى سمعته يقول: إِنَّ اللامَ التي بعدَ (إِنَّ) الخفيفة هي لامِ الابتداء، فقلت له: أكثرُ نحوِّي بغدادَ على هذا"^(٧٤)، وقد أكد ما ذهب إليه بأنها لامِ ابتداء مذهب سيبويه ومن تبعه^(٧٥). في حين أَنَّ سيبويه ذكر لامِ الابتداء مع (إِنَّ) المشددة، قال: تقول: أشهد إنَّه لمنطلقٌ، فأشهد بمنزلة قوله: والله إنَّه لذهاب. وإنَّ غير عاملة فيها أشهد، لأنَّ هذه اللام لا تلحق أبدًا إلا في الابتداء. ألا ترى أنَّك تقول: أشهد لعبد الله خيرٌ من زيد، كأنَّك قلت: والله لعبد الله خيرٌ من زيد، فصارت إنَّ مبتدأة حين ذكرت اللام هنا، كما كان عبد الله مبتدأ حين أدخلت فيه اللام. فإذا ذكرت اللام ههنا لم تكن إلا مكسورة"^(٧٦).

وقال ابن الركن الشافعي بعد عرضه للآراء التي قيلت في كيفية صوغ مركبين من العدد: " ورَعَمَ بعضُ النُّحاة أَنَّهُ يجوزُ بناؤها؛ لخلولِ كُلِّ منهما محلَّ المحذوفِ من صاحبه"^(٧٧). وقد استند في اعتراضه هذا على ردِّ ابن هشام لهذا الرأي في قوله: " وهذا مردودٌ؛ لأنَّه لا دليل حينئذٍ على أَنَّ هذين الاسمين مُنتزعان من تركيبين، بخلاف ما إذا أعرب الأول"^(٧٨). وفي الحديث عن (هَلُمَّ) بعد عرض مجموعة من الآراء، قال ابن الركن الشافعي: " ورَعَمَ الفراء تلميذ الكسائي - رحمهما الله تعالى - أَنَّ الصَّوَابَ (هَلُمَّنَّ) بفتح الميم والنون المُشَدَّدَتَيْنِ؛ لأنَّه لَمَّا لَزِمَ سكونُ ما قَبْلَ نُونِ الإِنَاثِ زادوا نُونًا ساكنةً قبلها؛ لتَسَلَّمَ فتحةُ الميم، وتكون النون وقايةً لها"^(٧٩).

قال الفراء: " ولم نجد العرب زادت مثل هذه الميم في نواقص الاسماء إلا مخففة مثل الفم وابنم وهم، ونرى أنَّها كانت كلمة ضم إليها أم، تريد: يا الله أمانة بخير، فكثرت في الكلام فاختلفت، فالرفعة التي في الهاء من همزة أم لما تركت، انتقلت إلى ما قبلها، ونرى أن قول العرب: (هلم إينا) مثلها إنما كانت (هَلْ) فضم إليها أم فتركت على نصبها"^(٨٠). إذ قاس هَلُمَّ على اللهم.

٤ - القول بالتعسف:

التعسف في معجمات اللغة هو " السَّيْرُ على غير هُدى، وركوب الأمر من غير تدبير، وركوب مغارة بغير قصد"^(٨١)، وقد اطلق ابن الركن الشافعي هذا القول على بعض المحققين، في

قوله: " ومنهم من قال: إِنَّمَا أُتِيَ بِالْأَلْفِ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الزِّيَادَةِ حُرُوفُ الْمَدِّ وَاللِّينِ، فَلَمَّا زِيدَتْ الْأَلْفُ سَاكِنَةً وَاحْتِيجَ إِلَى تَحْرِيكِهَا لِلإِبْتِدَاءِ بِهَا قُلِبَتْ هَمْزَةً. وَهَذَا وَإِنْ كَانَ قَوْلُ الْمُحَقِّقِينَ فَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ التَّعَسُّفِ وَالتَّكْلِيفِ، وَالْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ"^(٨٢).

وقد استحسّن ابن الركن الشافعي قبل عرض هذا الرأي، الرأي القائل: " إِنَّ حَرْفَ الْعَلَّةِ يَبْدَلُ أَلْفًا فَيَصِيرُ (حَمْرًا) بِالْفَيْنِ فَتَبْدَلُ الْأَلْفُ الثَّانِيَةَ هَمْزَةً؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ جَلْدٌ يَقْوَى عَلَى الْحَرَكَةِ. وَيُمْكِنُ الْقَوْلُ: إِنَّ ابْنَ الرُّكْنِ الشَّافِعِيَّ يَمِيلُ إِلَى الْآرَاءِ الْمُنْطِقِيَّةِ الشَّائِعَةِ الَّتِي اعْتَادَ عَلَيْهَا الْعَرَبُ، وَيَبْتَعِدُ عَنِ الْآرَاءِ الْمَعْقَدَةِ، وَقَدْ نَقَلَ عَنِ ابْنِ جَنِيٍّ أَنَّ "الْهَمْزَةَ الَّتِي فِي (حَمْرَاءَ) هُنَا لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ، وَإِنَّمَا هِيَ بَدَلٌ مِنَ الْأَلْفِ، وَالْأَلْفُ بَدَلٌ مِنْ وَوٍ، وَالْوَوُ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ الَّتِي بَعْدَ أَلْفِ (حَمْرَاءَ)، وَالْهَمْزَةُ بَدَلٌ مِنَ الْأَلْفِ الَّتِي زِيدَتْ بَعْدَ الْأَلْفِ فِي (حَمْرَاءَ)"^(٨٣).

الخاتمة والنتائج

إِنَّ مَا قَدَّمَهُ ابْنُ الرُّكْنِ الشَّافِعِيَّ يَنْدَرُجُ ضَمْنَ الْأَعْمَالِ النُّحَوِيَّةِ الَّتِي تَسْتَحِقُّ الْعِنَايَةَ بَحْثًا وَتَحْلِيلًا، إِذْ دَأَبَ الْبَاحِثُونَ عَلَى دِرَاسَةِ اخْتِلَافِ الْآرَاءِ فِي النُّحُو الْعَرَبِيَّةِ، وَقَدْ لَاقَتْ هَذِهِ الْآرَاءُ اِهْتِمَامًا كَبِيرًا وَأُولَّفَ فِيهَا مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْمُؤَلَّفَاتِ، وَمَازَلَتْ الْجُهُودُ مُسْتَمِرَّةً فِي مَقَابَلَةِ الْآرَاءِ النُّحَوِيَّةِ وَتَرْجِيحِ بَعْضِهَا عَلَى الْبَعْضِ، بِالْعَوْدَةِ إِلَى أَصُولِ النُّحُو، وَالْأَدْلَةَ النُّحَوِيَّةِ الْمَعْتَبَرَةَ، وَيُمْكِنُ تَلْخِيصُ بَعْضِ النُّتَاجِ الَّتِي تَوْصَلُ إِلَيْهَا هَذَا الْبَحْثُ عَلَى النُّحُو الْآتِي:

- ١- اتسم منهج ابن الركن الشافعي بالمتعة بعرضه المسائل النحوية بطريقة الألغاز النحوية، ومناقشتها وعرض الآراء التي وردت فيها.
- ٢- لم يقف ابن الركن الشافعي عند عرض الآراء، بل وقف منها موقف النحوي، فناقشها ورجح ما رآه راجحًا، واعترض على الآراء التي تستحق الاعتراض أو الرد.
- ٣- لم يقف ابن الركن الشافعي عند آراء النحويين، بل تعرض لبعض الفقهاء، والمحققين، وصحح مقالاتهم، واحتج على ما كان منهم مخالفًا لكلام العرب.
- ٤- احتج ابن الركن الشافعي في ترجيحاته، بحجج متنوعة، فتارة يحتج بالإجماع، وأخرى يقول بصحة الرأي المخالف لجمهور النحاة، وأخرى بصحة المذهب، وهو بذلك يجتهد ويتبع ما يراه صحيحًا.

- ٥- استبعد ابن الركن بعض الآراء التي وجدها مخالفة لكلام العرب، ووصف بعضها الآخر بالضعف. ووصف غيرها بالزعم والتعسف؛ لبيان اعتراضه عليها.

الهوامش:

- (١) يُنظَرُ: إنباء الغمر بأبناء العمر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: حسب حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، د. ط، مصر، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م: ١٨٣/٢، وشذرات الذهب في أخبار من

ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، ط١، دمشق، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م: ٥٦/٩.

(٢) شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٥٦/٩.

(٣) إنباه الغمر بأبناء العمر: ١٨٣/٢.

(٤) يُنظر: ديوان الإسلام شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (١١٦٧هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٠م: ٣٥٧/٢ والدرّة الخفيّة في الألغاز النحويّة: ٢٥.

(٥) يُنظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، دار مكتبة الحياة، د. ط، بيروت، د. ت: ١٣/٧، والدرّة الخفيّة في الألغاز النحويّة: ٢٥.

(٦) الضوء اللامع لأهل القرن السابع، السخاوي: ١٣/٧.

(٧) يُنظر: طبقات ابن القاضي شهبة: ٥٢/٤، وإنباه الغمر: ١٨٣/٢، وشذرات الذهب: ٥٧/٩، وديوان الإسلام: ٣٥٧/٢، وإعلام النبلاء: ١٢٧/٥.

(٨) النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري: ٣١٠.

(٩) يُنظر: شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعي: ٦٧-٦٥.

(١٠) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٤٧هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د. ط، د. ت: ٧٨/٣.

(١١) يُنظر: معالم السنن، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (٣٨٨هـ)، المطبعة العلمية، ط١، حلب، ١٣٥١هـ-١٩٣٢هـ: ٦٠/٣.

(١٢) معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د. ط، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م: ٤٨٩/٢.

(١٣) كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م: ٥٦.

(١٤) النمل: ٤٠.

(١٥) يُنظر: شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعي: ٢١٥.

(١٦) الأنفال: ٢٦.

(١٧) الأعراف: ٨٦.

(١٨) يُنظر: شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعي: ٢٢٧.

(١٩) الأنفال: ٦٧.

- (٢٠) شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعيّ: ٢٧٠.
- (٢١) آل عمران: ٣١.
- (٢٢) شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعيّ: ٤٨٩.
- (٢٣) يُنظر: شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعيّ: ١٨٧، ١٩٩، ٢٣٨، ٣٩٣، ٤١٧، ٤١٨، ٤٦٠، ٤٦٥.
- (٢٤) شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعيّ: ٣٩٣.
- (٢٥) يُنظر: أسفار الفصيح، أبو سهل الهروي: ٢٣٢/١.
- (٢٦) يُنظر: الاقتراح، السيوطي: ١١٢.
- (٢٧) شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعيّ: ٢٥٠.
- (٢٨) ديوان النابغة الذبياني: ١٤.
- (٢٩) شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعيّ: ٣١٣.
- (٣٠) سورة البقرة: ١٩٨.
- (٣١) شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعيّ: ٣٢٩-٣٣٠.
- (٣٢) يُنظر: شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعيّ: ١٧٣.
- (٣٣) المدراس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف: ١٥٩.
- (٣٤) يُنظر: شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعيّ: ١٧٠.
- (٣٥) يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (٥٧٧هـ)، أبو البركات الأنباري، ٨/١، شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعيّ: ١٧١.
- (٣٦) شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعيّ: ١٧٣.
- (٣٧) صحاح اللغة وتاج العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين، ط٤، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م: ٢٣٨٣/٦.
- (٣٨) يُنظر: شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعيّ: ١١٥.
- (٣٩) شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعيّ: ٢٨٢.
- (٤٠) يُنظر: شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعيّ: ١١٧.
- (٤١) شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعيّ: ١١٧.
- (٤٢) أسرار العربية، أبو بكر الأنباري: ٢٦٦.
- (٤٣) يُنظر: شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعيّ: ١١٨.
- (٤٤) شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعيّ: ١٧٦.
- (٤٥) الكتاب سيبويه: ٤٥٠/٣.

- ٤٦) الأصول في النحو، ابن السراج: ١٣٧.
- ٤٧) أخبار أبي القاسم الزجاجي، الزجاجي: ٥٧.
- ٤٨) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١٩٣/٤.
- ٤٩) يُنظَرُ: شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعيّ: ١٢٠.
- ٥٠) شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعيّ: ١٢٠.
- ٥١) يُنظَرُ: شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعيّ: ١٢١.
- ٥٢) شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعيّ: ١٧٤.
- ٥٣) الفتح: ٢٩.
- ٥٤) شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعيّ: ١٧٤.
- ٥٥) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، مادة (سمو): ٣١٨/٧.
- ٥٦) الواقعة: ٧٤، ٩٦، الحاقة: ٥٢.
- ٥٧) معاني القرآن، الفراء: ٢ / ١.
- ٥٨) شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعيّ: ٢٩٨.
- ٥٩) يُنظَرُ: سرُّ صناعة الإعراب، ابن جني: ٣٢/٢.
- ٦٠) اللامات، الزجاجي: ٤٩.
- ٦١) شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعيّ: ٢١٤.
- ٦٢) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٣٩٧/٨.
- ٦٣) شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعيّ: ٢٤٤.
- ٦٤) شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعيّ: ٢٤٤.
- ٦٥) شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعيّ: ٣١٩.
- ٦٦) التوحيد، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (٣٣٣هـ): ١٩٦.
- ٦٧) التمهيد، ابن عبد البر: ٢٨٢/٦.
- ٦٨) المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، المهلب بن أبي صفرة: ١٤٥/١.
- ٦٩) يُنظَرُ: الهداية في بلوغ النهاية، مكي بن أبي طالب: ٨٥/١. والإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم: ١٤٢/٤، والإنتصار للقرآن، الباقلاني: ٤٩٠ / ٢.
- ٧٠) الأنعام: ١٣٦.
- ٧١) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، مادة (زعم): ٣٦٤/١.
- ٧٢) يُنظَرُ: المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي، تحقيق: محمد الشاطر محمد أحمد، مطبعة المدني، ط ١، ١٤٠٣هـ: ١٩٨٢م: ٢٥٢-٢٥٣.
- ٧٣) يُنظَرُ: المحتسب، ابن جبّي: ٣٦٦/١.

- ٧٤) شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز النحويّة، ابن الركن الشافعي: ٢١٢.
- ٧٥) يُنظر: الدرّة الخفيّة في الألغاز النحويّة، ابن الركن الشافعي: ٢١٢.
- ٧٦) الكتاب، سيويه: ١٤٦/٣.
- ٧٧) شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعي: ٢٣١.
- ٧٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري: ٤/٢٦٣، وينظر: شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز النحويّة، ابن الركن الشافعي: ٢٣١.
- ٧٩) شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعي: ٢٨٢.
- ٨٠) معاني القرآن، الفراء: ٢٠٣/١.
- ٨١) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، مادة (عسف): ٣٣٩/١.
- ٨٢) شرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعي: ٣٠٣.
- ٨٣) الخصائص، ابن جني: ١/٢٧٥-٢٧٦. وشرح الدرّة الخفيّة في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعي: ٢٠٤.

المصادر والمراجع

• القرآن الكريم.

- ١- أخبار أبي القاسم الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (٣٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين المبارك، دار الرشيد للنشر، د. ط، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة كتب التراث.
- ٢- أسرار العربية، أبو بكر الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩١٩م.
- ٣- إسفار الفصيح، أبو سهل محمد بن علي بن محمد الهروي النحوي (٤٣٣هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد فُشاش، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٠هـ.
- ٤- الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، د. ط، لبنان - بيروت، د. ت.
- ٥- الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩ - ١٩٨٩م.
- ٦- إنباء الغمر بأبناء العمر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، (٨٥٢هـ)، تحقيق: حسب حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، د. ط، مصر، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

- ٧- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥٧٧هـ)، وبجاشيته: (الإنصاف من الإنصاف)، لمحمد محيي الدين عبد الحميد (١٣٩٢هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٨- ديوان الإسلام شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (١١٦٧هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٠ م.
- ٩- ديوان النابغة الذبياني، شرح وتقديم: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، ط٣، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦ م.
- ١٠- سرُّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠ م.
- ١١- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (٧٤٨هـ)، دار الحديث، ط١، القاهرة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦ م.
- ١٢- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، ط١، دمشق، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦ م.
- ١٣- شرح الدرّة الخفية في الألغاز العربيّة، ابن الركن الشافعيّ، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن علي بن سليمان شمس الدين ابن الركن الشافعي، (٨٠٣هـ)، دراسة وتحقيق: أحمد مصطفى عبد الحليم، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ٢٠٢٠ م.
- ١٤- شرح كتاب سيوييه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٨ م.
- ١٥- صحاح اللغة وتاج العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين، ط٤، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧ م.
- ١٦- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٩٠٢هـ)، دار مكتبة الحياة، د. ط، بيروت، د. ت . ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م.
- ١٧- طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة (٨٥١هـ)، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ.
- ١٨- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د. ط، د. ت.

- ١٩- كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (٨١٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ٢٠- الكتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٢١- اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- ٢٢- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٢٣- المدراس النحوية، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، ط٧، القاهرة، د. ت.
- ٢٤- المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي، تحقيق: محمد الشاطر محمد أحمد، مطبعة المدني، ط١، ١٤٠٣هـ: ١٩٨٢م.
- ٢٥- معالم السنن، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (٣٨٨هـ)، المطبعة العلمية، ط١، حلب، ١٣٥١هـ-١٩٣٢هـ.
- ٢٦- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط١، مصر، د. ت.
- ٢٧- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د. ط، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ٢٨- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط١، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- ٢٩- التوحيد، محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (٣٣٣هـ)، تحقيق: د. فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
- ٣٠- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، أبو عمر بن عبد البر النمري القرطبي (٤٦٣هـ)، حققه وعلق عليه: بشار عواد معروف، وآخرون، الناشر: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، ط١، لندن، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م.
- ٣١- المختصر النصيح في تهذيب الكتاب الجامع الصحيح، المُهَلَّبُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي صُفْرَةَ أَسِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ، المَرَبِيِّ (٤٣٥هـ)، تحقيق: أحمد بن فارس السَّلوم، دار التوحيد، دار أهل السنة، ط١، الرياض، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

٣٢- الهداية في بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، مكي بن أبي طالب، بو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (٤٣٧هـ)، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف أ. د. الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٣٣- الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (٤٥٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت، ١٩٨٣ م.

٣٤- الإنتصار للقرآن، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (٤٠٣هـ)، تحقيق: د. محمد عصام القضاة، دار الفتح - عمّان، دار ابن حزم، ط١، بيروت، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.